المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة

٣٠ – ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣

أزمة الدولة الوطنية وانعكاساتها على الاندماج والمواطنة موريتانيا نموذجًا

حماه الله ولد السالم

هذه نسخة أولية للورقة لأغراض العرض في المؤتمر، ولا يجوز استخدامها أو الاقتباس منها لحين نشرها في صيغتها النهائي

المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة

أزمة الدولة الوطنية وانعكاساتها على الاندماج والمواطنة موريتانيا نموذجًا

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٣

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦ – الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧ – الدّوحة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة..... ٥

عناصر سوسيوتاريخية ٦

أولاً: إرث الدولة الدينية المرابطية ٦

ثانيًا: التكوين الاجتماعي ما قبل الرأسمالية ٦

ثالثًا: محدودية الإنتاج والتغلغل التجاري الأوروبي ٧

رابعًا: وقْعُ الحدث الاستعماري وردود الفعل الأوّلية ٧

التكوينات الاجتماعية – الاقتصادية في ظل الاستعمار..... ٨

أولًا: شرعية حدود البناء القطري ٩

ثانيًا: نتائج التحديث الاستعماري والتشكيلات الاجتماعية الحديثة ١٠

ثالثًا: التنظيم الإداري والضريبي الاستعماري ١٤

رابعًا: الضرائب الاستعمارية ١٤

خامسًا: المدرسة الاستعمارية وإنتاج النخبة السلطوية ١٥

من النضال الوطني إلى اللحظة الليبرالية..... ١٥

ميلاد الحركة الوطنية (١٩٤٦-١٩٥٦) ١٦

فشل مشروع دولة الاستقلال ١٨

أولًا: إلغاء التعددية السياسية وموت الحلم الوطني الديمقراطي ١٨

ثانيًا: التعديلات السلطوية الاستبدادية ٢٠

ثالثًا: الهوية القلقة ٢٠

رابعًا: همزة الوصل ٢١

خامسًا: النفاق الرسمي والديني ٢١

الدولة والمجتمع..... ٢٢

أولًا: التكوينات الحديثة في ظل الدولة المستقلة ٢٢
ثانيًا: بناء مؤسسات السيادة والخدمات والإنتاج ٢٣
العسكرتاريا وتدمير مؤسسات الدولة ٢٣
أولًا: محاولات تحديث في ظل الاستبداد ٢٤
ثانيًا: عواقب التسلط العسكري وانهيار الدولة ٢٤
ثالثًا: سياسات النظام المدني والعسكري في تفكيك القوى الاجتماعية والثقافية ٢٥
رابعًا: انهيار الجبهة الاجتماعية وتراجع منطق المواطنة ٢٦
خامسًا: فشل المشاركة السياسية ٢٨
١. الأحزاب ٢٨
٢. الانتخابات الشكلية والزبونية السياسية ٣٠
٣. جمهورية العلف/الريع الشعبوي ٣٠
عودة اللحظة الليبرالية: ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ..... ٣٢
الجيش والسياسة ٣٣
خلاصة ٣٤
سيناريو مستقبلي ٣٤

"لا تسبّوا العامة، فإنّ فيهم خيرًا كثيرًا، يُطْفئون الحريق، ويردّون السّيْل، ويشْغبون على وُلاة السّوء"!

مقولة تنسب للشعبي

مقدمة

مقولة طريفة بالغة الدلالة، تعود لتراث تنويري ثائر منحاز للناس وحقوقهم، تم قمعه أو تهميشه في دائرة السياسي والاجتماعي العربي لصالح خطاب "الخاصة"، وتشريع "حكم المتغلّب"، ومنع الثورة، وتأويل الديني ضد كل ما هو عقلاني ومجتمعي ومختلف.

يستعيد العقل العربي اليوم مع الربيع العربي مثل تلك المقولات، ولم تعد تثير لديه تلك الحساسية، بل تشكّل زادًا للتنوير الديمقراطي والحداثة السياسية والتحديث المؤسسي وتجاوز قرن التبعية الاستعمارية، والقمع والاستبداد الوطني الذي وقع تحت شعارات برّاقة ثبت كذبها أو جرى تفريغها من أي مضمون إنساني ووطني حقيقي، ما يكشف عن أصل الأزمة العربية وهو بنيات التسلط ونظم الاستبداد[1] التي هي أصل المشكلة ومكمن الداء.

يهدف هذا البحث إلى دراسة جذور أزمة الدولة الوطنية في بلداننا العربية من خلال التركيز على حالة موريتانيا، بسبب خصوصية موقعها العربي – الأفريقي، وتعقّد تكوينها العرقي، ووضعيتها الجيوسياسية الحساسة، وانعكاسات ذلك على المجتمع. ويدرس أسباب فشل الاندماج المجتمعي وغياب المواطنة وما يتصل بها من حقوق وقيم حداثية ضرورية للإنسان اليوم.

إنّ موريتانيا، لمّا تستقر، تاريخًا ودولةً، بعْدُ في الحقل المعرفي العربي، ما يستدعي عرض بعض المقدمات السوسيوتاريخية، وحتى بعض المعطيات المعاصرة أو التذكير بها؛ لأنّ موريتانيا المعاصرة تعد كيانًا سياسيًا فرنسيًا بامتياز، حدودًا وإدارةً وتنظيمًا وحتى استقلالًا، مثل غالبية المستعمرات الأفريقية.

وعلى الرغم من غياب الدولة قبل الاستعمار، فقد كان هناك مجتمع موحد في تقاليده الدينية والثقافية ومنتشر على مجال جغرافي معروف، وله نظم سياسية في شكل إمارات، لكنّه

---

[1] راجع مثلًا: عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)؛ وانظر أيضًا: مجموعة من المؤلفين، **الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك**، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد ٥٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨).

شديد الانقسام بفعل التعارض الطبقي الحاد، والبنية الانقسامية التي درسها الإناسيون (الأنثروبولوجيون)، وبفعل حالة "السّيْبة" التي تختلف عن نظيرتها في المغرب، حيث توجد الدولة المركزية.

عناصر سوسيوتاريخية

أولاً: إرث الدولة الدينية المرابطية

دلت التجربة التاريخية على أنّ الدولة في المجال الموريتاني قبل الاستعمار، وجدت فقط في حقبة ما قبل الإسلام في شكل دولة الأنباط التي كانت تقوم على خضوع القبائل لعصبيات قوية يحكمها ملك، ثم في عهد دولة المرابطين التي وحّدت البلاد سياسيًا وبشريًا[٢].

ثانيًا: التكوين الاجتماعي ما قبل الرأسمالية

عاشت موريتانيا عزلة حقيقية كتلك التي عرفتها بقية بلدان الوطن العربي في ظل الدولة العثمانية خلال قرون عدة. وقد أدت العزلة إلى رتابة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على الرغم من التواصل النسبي مع البحر الأبيض المتوسط عبر القوافل التجارية، والعلاقة الدينية مع المشرق من خلال الحج.

وبقيت القبيلة هي الثابت السوسيولوجي؛ إذ تعتبر موريتانيا البلد المغاربي شبه الوحيد، إلى جانب ليبيا، الذي لا تزال القبيلة حاضرة فيه بقوة سياسيًا ومجتمعيًا. كما ظلت القبيلة هي وحدة التنظيم الاجتماعي الأساسية منذ ما قبل الاستعمار وحتى اليوم.

والقبيلة مجموعة بشرية ترتبط برابط الدم والنسب وفكرة الانحدار من جد مشترك، غالبًا ما يكون مجرد جد اسمي ancêtre Éponyme، كما ترتبط بالملكية الجماعية للمجال الترابي

---

[٢] أهم دراسة حول المرابطين وتاريخية الرباط كشعار أيديولوجي، البحث القيم والنقدي للبحّاثة:
P.F. de Moraes Farias, "The Almoravids: Some Questions Concerning the Character of the Movement," *Bulletin de l'IFAN*, series B., 29: 3-4 (1967), p. 794-878.
وحول القاعدة الأيديولوجية للمرابطين، راجع: حماه الله ولد السالم، "الأصول الفكرية لحركة المرابطين"، في مؤتمر **حركة المرابطين**، نواكشوط ١٦– ١٨ نيسان / أبريل ١٩٩٦؛ كما تمكن مراجعة مجموعة قيمة من الأبحاث حول التاريخ العام للمرابطين في: **تاريخ أفريقيا العام**، ج ٣ (باريس: منشورات اليونسكو، ١٩٩٢).

"التاريخي" المحتكر نظريًا بما يحويه من مياهٍ ومراعٍ، وتخضع لسلطة مجلس من رؤساء البطون، يُنتخب رئيس القبيلة من بينهم عبر التنافس، وغالبًا ما يكون من بيت "النبالة التاريخية"[٣].

لقد كانت حالة الانقسام داخل بنية المجتمع القبلي متساوقة مع آلية الالتحام في وجه الأخطار الخارجية والشعور بالانتماء إلى هويات أوسع مع القبائل الأخرى (شعب/ أمة). ويمكن التنبيه إلى دور عنصرين رئيسين في هذه الحالة:

- المجتمع الأهلي[٤]: وهو المؤسسات الأهلية الدينية والاجتماعية التي وجدت في المدن، وظهرت بعض أشكالها داخل مضارب قبائل الزوايا البدوية. ويمثّل التطبيق التاريخي لبعض عناصر الإجماع المجتمعي في غرب الصحراء le consensus social[٥].
- المؤسسات السياسية: وجدت إمارات لكل منها فضاؤها الحيوي ومواردها الأساسية التي لا غنى لها عنها.

ثالثًا: محدودية الإنتاج والتغلغل التجاري الأوروبي

لقد كانت مظاهر الإنتاج محدودة، كما أنها محصورة في تجارة القوافل، وإنتاج الملح والتمور والصمغ العربي، ومبادلة تلك المواد بالذهب السوداني المنتج في أفريقيا جنوب الصحراء، أو بالمواد المصنوعة القادمة من أوروبا عبر الشواطئ.

وقد سادت تجارة المقايضة بالأثواب والأنعام، ثم أدخل الاستعمار الفرنسي النقود الفضية وبعدها الورقية.

وعلى الرغم من ذلك كان هناك فائض تجاري نسبي مكّن من نمو أشكال من التدوين والمعرفة العربية الإسلامية التقليدية.

رابعًا: وقْعُ الحدث الاستعماري وردود الفعل الأوّلية

جرى في الفترة ١٨٨٠ – ١٩١٤ إخضاع منطقة غرب أفريقيا كلها، باستثناء ليبيريا، للحكم الاستعماري. وقد مرت هذه العملية بمرحلتين امتدت أولاهما من عام ١٨٨٠ إلى أوائل القرن

---

[٣] راجع مثلًا: رحال بوبريك، **دراسات صحراوية** (الرباط: دار أبي رقراق، ٢٠٠٥)، ص ٩٩–١٣١، ومراجعه الأجنبية وتعليقه عليها.

[٤] حول المجتمع الأهلي راجع مثلًا: وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**، سلسلة أطروحات الدكتوراه ١٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٣١–٤١، وتحليله لنظام الالتزام ينطبق على شكل العلاقة بين الأعيان ورؤسائهم ثم مع مؤسسة الضرائب الاستعمارية.

[٥] انظر مثلًا: حماه الله ولد السالم، **المجتمع الأهلي الموريتاني** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨).

العشرين تقريبًا، وامتدت ثانيتهما من أوائل القرن العشرين وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤. وشهدت كلتا المرحلتين نشاطًا أوروبيًا مختلفًا نجمت عنه مبادرات وردود فعل مختلفة من جانب السكان المحليين. وفي موريتانيا آنذاك، كانت ردود الفعل والمبادرات متوقفة في معظمها على الوضع المحلي، ومن بين متغيرات تلك الأوضاع طبيعة الوضع السياسي ودرجة انسجام المؤسسة الاجتماعية والعلاقة مع القوى الأجنبية، وكذلك مدى تغلغل النفوذ الأوروبي سياسيًا وتجاريًا في الهياكل المحلية[٦].

التكوينات الاجتماعية – الاقتصادية في ظل الاستعمار

كانت هناك فئتان أرستقراطيتان هما: فئة ذات شوكة من الأمراء وشيوخ القبائل، وفئة من الفقهاء والتجار والمشايخ، الأولى هي طبقة أهل السلطة من قبائل بني حسّان، والثانية هي معظم قبائل الزوايا ذات الوظيفة الدينية والعلمية. وقد أبقى الاستعمار على مكانة هاتين الفئتين، لكنه أعطى امتيازات أكثر للأرستقراطية الدينية بسبب تأثيرها في المجتمع، وليعزز الشعور السائد بأنّها كانت تعاني مظالم الفئة المُحاربة.

وبقيت مُلْكية الأرض تابعة للقبائل وأعيانها بشكل خاص، ويقوم بزراعتها العبيد الذين يرغمون على تسليم معظم الإنتاج لسادتهم أو في شكل هبات لرجال الطرق الصوفية أو الرؤساء التقليديين.

وبذلك ساد نمط إنتاج استرقاقي – إقطاعي متداخل، في ظل سلطان فئتين أرستقراطيتين متنافرتين ومتوازنتين نظريًا.

أما معظم أفراد القبائل المحاربة فكانت "أرزاقهم في رماحهم" بعبارة ابن خلدون، يغيرون على القبائل المتنافسة ويبتزّون الفئات التابعة من الرعاة (الأقنان)، وقد يغيرون على قوافل الزوايا في حالات الفوضى. ويتلقى معظم الحاشية الأميرية فُتات ما يناله الأمير أو القائد من مال منهوب أو هبات من تجار أوروبا على الشواطئ.

ويسود بين رجال قبائل الزوايا نشاط تجاري واسع مع وظائف دينية من قبيل الإمامة والقضاء والفتيا والتعليم والرقية والتمائم مع ممارسة الابتزاز المالي للرقيق والرعاة.

---

[٦] مجموعة مؤلفين، **تاريخ أفريقيا العام**، ج ٧.

أما الفئات الأخرى من الرقيق والرعاة والفنانين والحرفيين فهي مسخَّرة لخدمة الفئتين السابقتين، وهي بنية اجتماعية لم تتغير منذ ألف سنة.

أولًا: شرعية حدود البناء القطري

ظهرت موريتانيا دولة مستقلة في نطاقٍ ظلَّ يحوي شعبًا متميزًا بلغته وثقافته وعاداته، وهو البيضان (عرب الصحراء)، على الأقل منذ القرن السابع عشر الميلادي، وإن لم تكن فيها سلطة مركزية غداة الاحتلال.

لقد صمدت الدولة القطرية في موريتانية على الرغم من غياب التجربة المركزية غداة الاستقلال، والمساحة الشاسعة، وضعف الوعي بالمواطنة والاندماج، وسيطرة التكوين القبلي والتنافر الاجتماعي، وغياب البنية التحتية، وسيطرة نمط الظعن والترحال. ولعل ذلك يعود إلى الطابع التوافقي القبلي الذي قامت عليه شرعية الدولة الوطنية الموريتانية، والذي لا يزال صامدًا وقويًا مع أنّه اتخذ طابعًا زبونيًا أضر بالدولة والمجتمع كثيرًا. ويضاف إلى ذلك تأثير العامل الخارجي، وهو حماية فرنسا للكيان الموريتاني في مواجهة الجوار الجزائري – المغربي القوي، والمطامح الأفريقية الجنوبية.

لقد كانت موريتانيا صناعة فرنسية بامتياز، على الرغم من أنّ هوية شعبها كانت قائمة على نحو لا لبس فيه، وعلى أرضٍ معروفةٍ إجمالًا[٧]، لكنّ الكيان السياسي القانوني قام بتأثير عامل استعماري بالأساس.

وقد انطوى إنشاء الكيان الجديد على تجميع مجموعات ربما لا تريد الانضمام إليه، وأخرى تريده بشكل آخر، وهي عملية سائدة في القارة حيث لا تتطابق الحدود السياسية – القانونية مع البنية الثقافية – الاجتماعية، ما يشكل أبرز عوائق تطور الدولة – الأمة، ثم تقع، بعد ذلك، الكارثة مع عواقب الاستبداد والفساد، حين تنفجر المكبوتات الثقافية والطموحات السياسية العنيفة.

---

[٧] ظلّوا يعرِفون بلادهم معرفة إجمالية، ويعرَفون باسمها بين المشارقة، وكان ذلك قائمًا لدى إخوانهم المغاربة على الرغم من عراقتهم في السلطان، راجع مثلًا:

A. Laroui, *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912)* (Paris: F. Maspero, 1977), p. 1-4.

ثانيًا: نتائج التحديث الاستعماري والتشكيلات الاجتماعية الحديثة

بدأت بوادر التطور السياسي قبل الاستقلال مع الوعي الوطني وتطور الحركة الوطنية وتأثير المبادرات النضالية الإقليمية ضد الاستعمار.

أما التطور الثقافي فقد عرف تسارعًا مع المدرسة، ثم مطالب التعريب وتأثير التيارات الفكرية المشرقية ووصول الكتاب العربي المطبوع.

لكنّ التطور الاجتماعي كان بطيئًا، بل وشبه راكد، بفعل جمود المؤسسات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية، وذلك بتأثير عوامل جغرافية واقتصادية سبقت الإشارة إليها.

أول مظاهر التحديث الاستعماري هو إضعاف فئة المحاربين عبر تقليص نفوذها بإلغاء امتيازاتها التي كانت تفرضها على السكان المستضعفين وحتى على قبائل الزوايا (ضرائب المرور، ضرائب الرعي، ضرائب الحماية...إلخ)، كما تراجعت قيمة السلاح، والمكانة التي كانت تعطى لحامله.

ثم جرى تدريجيًا إلحاق الكثير من المحاربين، ولا سيما من البيوتات البارزة، بالجيش الفرنسي في شكل مساعدين للضباط وشبه دركيين في المدن والقرى.

واستفاد شباب قبائل الزوايا من المدرسة الحديثة، ومن التعيين في سلك القضاء الأهلي والأعمال الكتابية والترجمة، ما سيكوّن فئة جديدة من رحم مجتمع الزوايا، ستحل محل كبار الشيوخ الروحيين وحتى رؤساء بعض القبائل، وسيكون لها دور محوري في التطورات السياسية القادمة عند نشأة نخبة الاستقلال[٨].

وظلت سلطة الرؤساء التقليديين تضعف باستمرار بفعل الدسائس والصراعات، ما سهّل على الإدارة الاستعمارية التعامل مع كل منهم على انفراد وفق شروطها الخاصة. وكان الرؤساء التقليديون يعانون نقصان هيبتهم وتقلّص مواردهم، في وقت باتوا فيه مسؤولين أمام الإدارة الاستعمارية عن تصرفات أتباعهم، ومن دون أن تكون لهم سلطة حقيقية لممارسة مهامهم[٩].

---

[٨] انظر:

Ahmed Baba Miske, "la lutte des classes en Mauritanie," in A. Adbel Malek et al., *Renaissance du monde arabe: Colloque interarabe de Louvain* (Alger: Gembloux, 1972), p. 445.

[٩] سعد خليل، موريتانيا الحديثة، رسالة ماجستير، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧، ج ٢، ص ٨٥٨.

كان التحديث الاستعماري هنا يخلق الشرط التاريخي لإنتاج تلك العلاقة الزبونية بين الإدارة الاستعمارية وبين السلطة الوطنية والقوى التقليدية التي صارت تستمد هيبتها من النظام وتعمل لصالحه في الوقت ذاته.

وداخل مجتمع الزوايا، ازدادت أعداد المتعلمين تعليمًا حديثًا، وفتحت أمامهم أبواب بعض الوظائف الإدارية والقضاء والترجمة وغيرها، ما قلّل من مكانة الأسر الدينية التي كانت تحتكر مناصب تقليدية مثل القضاء والتعليم وغيرها[١٠].

وهكذا شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وضعًا متعارضًا في موريتانيا، فقد بقي النظام الاجتماعي الطبقي الذي كان قائمًا من قبل، وفي الوقت نفسه تقلّص نفوذ الرؤساء التقليديين والمشايخ الروحيين عماد هذا النظام الاجتماعي. كما استفحلت نزعة الانقسام داخل القبائل بفعل طول مقام رؤسائها في سان لويس قاعدة مستعمرة السنغال، وظهور الأسر الكبيرة البارزة على حساب البطون، وبرزت أيضًا نزعة الهجرة بين الشباب إلى مدن مستعمرة السنغال بحثًا عن التعلم والرزق، ما عزّز الروح الفردية وهلهل نظام الولاءات الريفية[١١].

بعد أن رسمت الإدارة الاستعمارية حدود الصراع داخل القبيلة ومستوى العلاقات واتجاهاتها، تم بذلك إعادة تأسيس معايير الصراع على السلطة والغنيمة كما كانت قائمة في المجتمع التقليدي؛ إذ صار النبيل والتابع يتنافسان في النميمة والوشاية للإدارة وهي تعطي الأولوية حسب كفاءة الواشي في عمله وليس حسب مكانته الاجتماعية والرمزية[١٢].

وبدلًا من المِنح والعطايا والضرائب العُرْفية التي كانت النخبة تحصل عليها من مجتمعها ضمن شبكة من العلاقات العرفية والمغلفة بسلوكيات تخفف من وقعها على الحس الأخلاقي العام، برزت تلك العلاقات في أنماط زبونية فجّة وعارية من أي مضمون مجتمعي وقيمي، يسيّرها الأعيان (الأمراء، المشايخ، الفقهاء، القادة) كما كانوا، لكنهم هذه المرة صاروا جزءًا من

---

[١٠] المرجع نفسه، ص ٨٥٥–٨٥٩.

[١١]. المرجع نفسه، ص ٨٥٩ وما يليها.

[١٢] راجع:

Francis de Chassey, *Mauritanie 1900-1975: facteurs économiques, politiques, idéologiques et éducatifs dans la formation d'une sociéte sous-développée* (Paris: Éditions l'Harmattan, 1984), p. 104-106.

وأحمد محفوظ ولد مناه، **ميراث "السيبة"** (نواكشوط: المطبعة الوطنية، د.ت.)، ص ٩٣ (بتصرف).

آليات جديدة تسيّرهم وتوجههم وتتحكم في رؤيتهم للمجتمع. كما منحتهم الإدارة الفرنسية تعويضًا في شكل رواتب شهرية بعد أن أصبحت الإدارة هي من يتقاضى الضرائب رسميًا ولو عبر وسطاء. وهي سياسة تحديثية استعمارية مكشوفة تضمن ولاء الوجهاء والتحكّم فيهم وتمنعهم من سلطتهم التقليدية في حال أرادوا التمرد على السلطة الاستعمارية.

ولذلك وجدت فئة الوُجهاء بالصورة الجديدة بفضل الإدارة وهي التي تنتج "الرأسمال الرمزي" Le Capital symblique بعبارة بيير بورديه Pierre Bourdieu[١٣]، وتمنحه حسب ما تريد وفقًا لسياسة التحكم في المجال البشري والترابي، وتجعلهم أيادي قذرة في مواجهة السكان ولومهم وحنقهم.

ومحصلة التفاعل بين الإدارة والوجهاء تتلخص في ذروتها في المترجم "الذي ستتم من خلاله عملية إعادة إنتاج مختلف مراتب النخبة البيضانية التقليدية. هذا بالقدر الذي سيشكل لاحقًا العائق السياسي – الأيديولوجي والاقتصادي أمام عملية تحديث النخبة والمجتمع"[١٤]؛ أي أنّ المُترجمَ كان التجسيد المادي لنتائج تلك العلاقة التسخيرية والزبونية، فهو يمثّلها ويتمَثّلُها، ويشكل أيضًا الولادة التقنية لها.

"ولقد اتخذت وظيفة المُترجم لاحقًا أشكالًا مختلفة ترجمت عمومًا على المستوى السلطوي الاقتصادي بشكل له وزن سياسي محسوس. وهكذا نتج من إدماج النخبة البيضانية (شيوخ العشائر والمترجمين) الشامل داخل نطاق الإدارة الاستعمارية ... نمط سلطوي مشوه الخلقة على امتداد أرض البيضان، وبذلك ستكتسي الهيمنة الفرنسية الشاملة طابع تحديث "تخلّف" النخبة العشائرية البيضانية"[١٥].

كانت العلاقة بين الإدارة الفرنسية والوجهاء هي التي أنتجت بذور الحالة الزبونية لدى السلطة في دولة الاستقلال ولا تزال، لكنّها تطورت وتعقدت حسب تطور وتعقد حياة المجتمع وأجهزة الدولة. وهي الشرط التاريخي لإنتاج الزبونية في قلب العلاقة.

وبذلك قامت الإدارة الاستعمارية بإعادة رسم خريطة أدوار شيوخ العشائر وفق أوامرها بشكل محدد ومستقل عن مُثل وأعراف البيضان. إنّ نظام الإدارة البيروقراطي المؤسسي سيكون هو

---

[١٣] راجع بيير بورديه، **درس في الدرس**، ترجمة عبد السلام بن عبد العالي (الرباط: ١٩٨٦).

[١٤] ولد مناه، **ميراث "السيبة"**، ص ٩٤.

[١٥] المرجع نفسه.

الموجه النهائي لتصرفات شيوخ العشائر على المستوى السلطوي، بغض النظر عن أعراف هذه العشائر وأخلاقياتها المألوفة اجتماعيًا لسلوك "ابن الأسرة النبيلة" و"ابن الأسرة الصغيرة". إنّ سلُطْ الوجهاء الجدد في ظل التعامل مع الإدارة الفرنسية قد شكلت أسس القطيعة النهائية مع ثوابت القيم الأخلاقية الموروثة، لأنّ ابن الأسرة النبيلة الكبرى سيصبح موظفًا تابعًا لجهاز الأمن الإداري، ومسؤولًا عن عشيرته أمنيًا، في المقام الأول، أمام الحاكم العسكري الفرنسي[١٦].

ونتج من تلك العملية تفكيك وحدة القبائل واستقلال القضاء عن الإدارة على مستوى الأحوال الشخصية، فتحقق للإدارة هدفان متكاملان هما: الاستمرار في تفكيك إمكانات السكان عند تعلق الأمر بتهديد الأمن، وتطبيق الإدارة لعملية الإجراءات المدنية والجنائية، بكيفية عززت اعتماد السكان على هذه الإدارة على الرغم من رفضهم لها دينيًا وسياسيًا[١٧].

لقد ظهرت الإدارة الاستعمارية وكأنّها قضت على "السّيْبة" التي كانت قائمة، لكنّها أسست على المستوى الأيديولوجي والسياسي قواعد سيبة جديدة طبعت علاقة شيوخ العشائر والأهالي بتنافر خلقي حاد؛ يتجسد في استيعاب كامل للنخبة البيضانية بعد نهاية المقاومة المسلحة عام ١٩٣٤، وتصاعد دور المُترجِمين على مستوى الإدارة كنواة أولى لتشكيل النخبة السياسية البيضانية التي تولت قيادة الدولة الوطنية عام ١٩٦٠.

في أقل من ربع قرن، جرى تدريجيًا تحييد الأسر الدينية والعلمية داخل المدن التاريخية والقرى التي برزت في عهد الاستعمار، وتم التمكين للنخبة الجديدة من المُترجِمين والكتّاب والإداريين، وجرى "إنزالهم" انتخابيًا عبر الإغراءات والضغوط في مراكز انتخابية خارج مجالات النفوذ التقليدي للأسر الدينية الصوفية. وكان مختار بن دادّاه أبرز تلك النخبة وأوضح الأمثلة على إنتاجها وتحييد خصومها[١٨].

أطاح التحديث الاستعماري بنخبة العلماء والمشايخ الصوفيين ورؤساء القبائل، وقضى تقريبًا على بعض مظاهر الاستغلال، لكنّه لم يعط بدائل مجتمعية تحل محل تلك العلاقات

---

[١٦] المرجع نفسه، ص ١٠٠.

[١٧] المرجع نفسه، ص ١٠١.

[١٨] محمد سعيد القشاط، **خيّ بابا شيّاخ وآثاره الأدبية** (طرابلس الغرب: د.ن.، ٢٠٠٧)، ص ٧٠-٨١ (الشيخ سيديا وآل دادّاه).

القديمة التي كانت تحقق بعض التوازن والتكامل والتعويض عن الضرر الفردي والطبيعي، وحالات الفوضى، وانهيار الأمن، وحالة المجاعة في اقتصاد الشح والندرة الذي كان قائمًا.

لقد صعدت طبقة من المُترجِمين والكُتّاب التي ستحل تدريجيًا محل المشايخ والعلماء والرؤساء، ولتكون بمنزلة وسطاء مع السكان، ثم لتُراكِم الرأسمال الرمزي الجديد الذي سيمكّنها، بدعم استعماري علني، من التحكم في تدبير الشأن العام، بعد أن شعر الفرنسيون بتنامي الوعي الوطني منذ عام ١٩٤٥، وتطور الحركة الوطنية، فسارعت بالتهيئة للاستقلال الداخلي ثم الكامل لتفادي وصول القوى الوطنية إلى السلطة عبر النضال الديمقراطي السلمي.

ثالثًا: التنظيم الإداري والضريبي الاستعماري[١٩]

تم تحويل موريتانيا إلى مستعمرة عام ١٩٢٠، فأصبحت تتمتع باستقلالية مالية وإدارية، تحت سلطة الوالي الفرنسي الذي يخضع للوالي العام لأفريقيا الغربية الفرنسية. وقسمت البلاد إلى دوائر تضم معظم سكان موريتانيا الحالية وأكثريتهم في الأقاليم الشرقية، وهي مركز الثقل البشري والثقافي. وكانت كل دائرة تحت سلطة إداري يسمى الحاكم، وهو مسؤول عن ضمان الأمن والتسيير المالي والإداري لشؤون إدارته، إذ يقوم بتعيين رؤساء البطون في القبائل ويسهر على تعيين مقدار الضريبة ويحرص على جبايتها بانتظام.

وتحت السلطة الاستعمارية مجموعة من رؤساء القبائل ورؤساء البطون داخل كل قبيلة ومساعدين للجيش يقومون بجباية الضرائب من الأهالي والإبلاغ عن الإخلال بالأمن أو النكوص عن أداء الضرائب أو تنفيذ أوامر الإدارة الاستعمارية.

رابعًا: الضرائب الاستعمارية[٢٠]

قلّصت الإدارة الاستعمارية الفرنسية امتيازات المحاربين ورجال الدين، ثم قضت عليها تقريبًا، وأحلت محلها سياسة ضريبية فعّالة بالغة العنف والصرامة، حملت نفسًا تحديثيًا قسريًا

---

[١٩] حول التنظيم الإداري الاستعماري، راجع:

Geneviève Désiré-Vuillemin, *Contribution à l'histoire de la Mauritanie, 1900-1934* (Dakar: Editions Clairafrique, 1962).

وكذلك محمد الراضي، **السياسة الاستعمارية في موريتانيا** (نواكشوط: د.ت.)، ص ٩٨–١٣١.

[٢٠] أفدنا هنا من عدة مراجع منها: خليل، موريتانيا الحديثة، ج ٢؛ والراضي، السياسة الاستعمارية، ص ٧٨ وما بعدها، وص ٩٨ وما يليها.

فوقيًا ومشوهًا وتفكيكيًا، أنتج الرشوة والانقسام المجتمعي وثقافة النميمة والولاء للحاكم، والتبعية لكل ما هو رسمي، ما سيظل الثابت المؤسسي في علاقة المجتمع بالدولة في موريتانيا إلى اليوم، مع ما تراكم من تعقيدات وصعوبات وأدواء النزعة السلطوية التي ابتلعت الدولة وأفرغتها من مضمونها، ومارست وتمارس الابتزاز في حق المجتمع بالوسائل كافة.

خامسًا: المدرسة الاستعمارية وإنتاج النخبة السلطوية

سعى الاستعمار الفرنسي إلى ترسيخ لغته وثقافته في السنغال، قاعدته الأولى، وجسره إلى موريتانيا، منذ أوائل القرن التاسع عشر. ومرت تلك العملية بعدة محطات بين عامي ١٨١٤، وهو تاريخ أول إرسالية تعليمية، و١٨٥٥، تاريخ إنشاء مدرسة لأبناء الأعيان. وفي عام ١٩٠٣ تم إعلان مجانية التعليم[٢١].

وقد تكونت بعد ذلك تدريجيًا طبقة من المترجمين والإداريين والكتّاب، ارتبطت بالجهاز الاستعماري أكثر من غيرها ودانت له بالولاء التام.

من النضال الوطني إلى اللحظة الليبرالية[٢٢]

بدأت أغلبية الأقطار العربية غداة الاستقلال بديمقراطيات حديثة، وكان لنمط النضال من أجل الاستقلال تأثيره في المسيرة السياسية بعد الاستقلال. وكانت موريتانيا من هذا الصنف، ولذلك شهدت ما يسميه الدكتور غسان سلامة "اللحظة الليبرالية"[٢٣]؛ أي أنّها أصدرت دستورًا، وأسست مجالس نيابية، وسمحت بالتعددية السياسية في شكل أحزاب، كما عرفت النقابات والمنظمات الشبابية.

وكان ذلك بسبب دور النخبة السياسية التي قادت النضال الوطني في الخمسينيات من القرن العشرين، وهي ذات تعليم حديث نسبيًا، وصار بعضها من المترجمين، والكتاب،

---

[٢١] خليل النحوي، **بلاد شنقيط المنارة والرباط** (تونس: آلكسو، ١٩٨٧)، ص ٣٤٦.

[٢٢] انظر:

De Chassey, *Mauritanie* , p. 62-1011 et 111-212; Miske, "la lutte des classes en Mauritanie."

[٢٣] غسان سلامة، **نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية**، سلسلة الثقافة القومية، العدد ١٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

والإداريين، والمعلمين. ثم سعت تلك النخبة لبناء أحزاب مثل: الوفاق، والنهضة، والتجمع، وغيرها.

ويدل تكوين النخبة الوطنية على أنّ المدرسة الفرنسية أخرجت رجالًا وطنيين؛ إذ لم يكونوا تابعين لسياسات الاحتواء والتفريق الاستعمارية، بل أفادوا من تكوينهم الحديث في اكتساب الوعي السياسي ومراكمة النضال الوطني من أجل الاستقلال الكامل والدولة الديمقراطية لجميع مكوناتها العرقية والثقافية.

وقد حصلت موريتانيا على مجلس نيابي قبل الاستقلال ضمن عملية الاستقلال الداخلي الأفريقي منذ عام ١٩٥٧. وتعود تلك اللحظة الليبرالية إلى ما أفضى إليه مناخ الحرب العالمية الثانية من توجُّه فرنسي لتنظيم المستعمرات على نحو أقل تبعية، واستجابة لمبادرة المفوض الفرنسي للمستعمرات في مؤتمر برازافيل ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٤٤ والذي أقر منح أقاليم المستعمرات ما وراء البحر جزءًا من السلطة والتسيير المحلي وتمثيلها بنواب في البرلمان الفرنسي.

وجدت تلك السياسة تقنينها في دستور ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٦ القاضي بقيام الاتحاد الفرنسي، وصارت موريتانيا إقليمًا مميزًا ضمن مجموعة غرب أفريقيا الفرنسية AOF، وجرى التنافس على من يمثلها في البرلمان الفرنسي، وكانت المنافسة بين الزعيم حرمة بابانا وخصمه الفرنسي إيفون رازاك الجزائري الأصل.

اتحد شيوخ العشائر وشيوخ التصوف والمُترجِمون أثناء الدورات الانتخابية ١٩٤٦–١٩٥١ خلف الإداري الفرنسي إيفون رازاك والسنغالي يحي انجاي ضد أحمدو بن حرمة، وهو مناضل وطني، تحت شعار زائف هو الخشية من هيمنة الأخير وقبيلته على المشهد السياسي، وهنا بدأ تكريس الانقسام القبلي وتحطيم النهضة الوطنية.

ميلاد الحركة الوطنية (١٩٤٦–١٩٥٦)

جاء قانون الإطار loi–cadre في ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٦ مقدمة للاستقلال الداخلي، وتشكلت سلطة تنفيذية مصغرة محدودة في ظل حاكم فرنسي يكون نائبه من سكان المستعمرة[٢٤]. وفي إطار "إصلاح" أوضاع المستعمرات في غرب أفريقيا، أعطيت الأقاليم المستعمرة حق

[٢٤] راجع: ولد مناه، **ميراث "السيبة"**، ص ١٠٣–١٠٦. وكذلك:
De Chassey, *Mauritanie*, p. 87-88 et p. 200-256.

انتخاب ممثلين لها في البرلمان الفرنسي. هكذا أُفسح المجال لأول مرة أمام بروز الحركة الوطنية التي استطاعت بخطابها التعبوي وإمكاناتها المحدودة وانتظامها الهش، أن تهزم المرشح الفرنسي رازاك الذي كانت تدعمه الإدارة الاستعمارية المشرفة على الانتخابات.

جرى استغلال التعارض بين الطرق الصوفية، ومورست ضغوط على القبائل التي رفضت المرشح الاستعماري، ولكنّ مرشح الإدارة الفرنسية يحي انجاي نجح عام ١٩٥١.

ويقدم بيير مسمير Pier Mesmer، وهو إداري فرنسي كان والي إقليم آدرار (شمال غرب موريتانيا ١٩٥٠ – ١٩٥٢)، ثم حاكم مستعمرة موريتانيا (١٩٥٢–١٩٥٤)، في تقريره السياسي عام ١٩٥٠ وصفًا للحياة السياسية الموريتانية قائلًا[٢٥]: "إنّ السياسة بحد ذاتها لا تهم مجموع السكان الموريتانيين، لكن على مستوى كل قبيلة وعلى مستوى كل بطن وحتى على مستوى كل فرد منها توجد أحقاد دفينة ومنافسات قديمة تتجدد عند كل إطلاق رصاصة، وتجد لها في اللعبة السياسية حقولًا مغلقة تستطيع داخلها الاحتكاك بحرية ... لم تتردد الشخصيات الدينية في وضع نفوذها القوي جدًا غالبًا في خدمة الأحزاب السياسية، ومن الصحيح ... في موريتانيا أنّ السياسة ليست إلا استنساخًا للمواقف على مستوى جديد من التعارضات التقليدية: التعارض بين الاتجاهين الكبيرين [الطريقتين] التجانية والقادرية، والتعارض داخل القادرية بين الفاضلية والبكائية. وبالضرورة نرى على هذا المستوى أنّ التجانيين ... يناضلون في صفوف حزب الوفاق الموريتاني لأنّ القادريين هم المساندون الأساسيون للاتحاد التقدمي الموريتاني".

ويرى الباحث أحمد محفوظ مناه أن المجتمع المحلي نظر إلى تولي مختار بن دادّاه السلطة محل بيير مسمير مندرجًا فقط ضمن حركة تنقلات كبار موظفي تلك الإدارة الاستعمارية من مكان إلى مكان ليس إلّا! [٢٦] أي أنّه لم يتغير شيء كبير.

ويرى الكاتب محمد محمود ودّادي أنّ من الأسباب التي عجلت بمنح الاستقلال السياسي استباق انطلاق حركة وطنية تناضل من أجل الاستقلال بوسائل العنف والثورة؛ لذلك كان الإسراع بتعميم الحكم المُعمّم في باقي المستعمرات للمحافظة على النفوذ الفرنسي[٢٧].

---

[٢٥] بيير مسمير، "تقرير سياسي سنة ١٩٥١"، تعريب سيدي إبراهيم محمد أحمد، **المجلة الموريتانية للقانون**، العدد ٢ (٢٠٠٥).

[٢٦] المرجع نفسه، ص ١٠٧.

[٢٧] محمد محمود ودّادي، **الوزير: تجربة وزير مدني في حكم عسكري ١٩٨٥–١٩٨٧** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٨)، ص ١٧١.

ولذلك قفز المكبوت الوطني ضد الاستقلال المزعوم، وكان رد فعل الحركة الوطنية هو الرفض المطلق للاستقلال الكاذب. وتولى الدولة شخص من أعوان الإدارة الفرنسية، وقد زكّى مسار الأحداث شيئًا من تلك الطروحات وبعضًا من هذه المخاوف.

فشل مشروع دولة الاستقلال

لقد بني مشروع دولة الاستقلال على أسس هشة تلفيقية مجاملة ومخادعة وحتى منافقة دينيًا وثقافيًا ومجتمعيًا وسياسيًا، ولذلك ستتكشف هشاشتها مع أول هزات عنيفة في العشرية الأولى بعد نشأة الكيان الوليد.

تراجعت قيادة حزب الشعب الموريتاني عن الأهداف التي اعتُبرت قاسمًا مشتركًا بين أطراف النخبة الوطنية غداة عقد الطاولة المستديرة التي انبثق منها ميلاد حزب الشعب عام ١٩٦١. تبدو المحصلة بمنزلة الحصاد السياسي – الأيديولوجي لهزيمة مشروع حزب الشعب الموريتاني، والذي يختلف جذريًا عن تحقيق ما وصفه فرانز فانون في كتابه **معذبو الأرض**: "إنّ الشعور الوطني ما لم يكن تجسيدًا منسجمًا لأعماق مطامح الشعب، بمجموعه، وما لم يكن ثمرة مباشرة حية نابضة للتعبئة الشعبية، فلن يكون في أحسن الأحوال إلا شكلًا لا مضمون له، سريع الزوال، قليل الدقة والوضوح. والصدوع التي نجدها عندئذٍ هي السبب في أنّ البلاد الناشئة المستقلة، كثيرًا ما انتقلت من حال الأمّة إلى حالة القبيلة، ومن مستوى الدولة إلى مستوى العشيرة"[٢٨].

وكان مؤتمر المائدة المستديرة، ظاهريًا توافقيًا، لكنّ الرئيس مختار بن دادّاه وطائفته كانا يبيّتان الانقلاب على التوافق الوطني وإلغاء التعددية وإجهاض التجربة الديمقراطية والحلم الليبرالي الوطني.

أولًا: إلغاء التعددية السياسية وموت الحلم الوطني الديمقراطي

سيُنتج الفرز السياسي – الأيديولوجي قبيل إعلان الدولة الوطنية، ظهور نواة سياسية محسوسة لاتجاه النخبة الزنجية الفرنكو–سنغالية ممثلة في حزب المنحدرين من ضفة نهر السنغال اليمنى والاتحاد الديمقراطي في غورغول (مدينة جنوبية للزنوج). وجرى تأسيس الحزبين

[٢٨] المرجع نفسه. لكن فرانز فانون يمثل رؤية ثورية متعصبة وعنيفة وغير ديمقراطية على الرغم من روحه التحررية.

بالتزامن بمدينة دكار السنغالية عام ١٩٥٩، وانحصرت أهداف الحزبين الأولى في مناهضة تولي العرب الوظائف العامة في إدارة الدولة، بحجة عدم إلمامهم باللغة الفرنسية بل دعا الاتحاد الديمقراطي إلى قيام اتحاد بين موريتانيا والسنغال!

وبالطبع كانت تلك المطالب نتاج تراكم من الانفصام بين القوى الوطنية وسيطرة الولاءات العرقية والريفية الضيقة، واستدعاء المطامح الخاصة والأنانية التي نشأت في ظل الإدارة الاستعمارية.

وفي خضم هذا الوضع نشأت وتطورت لدى مختار بن دادّاه فكرة قيام حزب سياسي وحيد يجمع الزنوج والمترجمين وبعض الوجهاء. وحين تيسّر له ذلك، جمع هذه الأطراف داخل قالب واحد أطلق عليه اسم حزب الشعب الموريتاني عام ١٩٦١. وعلى أرضيته المتناقضة تستّر مفهوم "الوحدة السياسية" على الورم الثقافي – العرقي الذي ظل ينخر جسم مشروع الدولة الوطنية [وغياب مشروع ديمقراطي يستوعب تلك المشكلة] في الوقت الذي وفّر فيه الرئيس مختار بن دادّاه الظروف المناسبة لتصفية مُعارضيه ومُنافسيه على السلطة بعد "انتخابه" رئيسًا للجمهورية بمساندة مطلقة من الفرنسيين بعد التوحيد القسري للأحزاب خلف شعارات الوحدة السياسية داخل حزب الشعب والتصدي للمؤامرة المزعومة: الخطر المغربي القادم من الشمال، ولا سيما بعد عقد مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦١ الذي اعتُبرت نتائجه حينذاك بمنزلة التكريس السياسي النهائي المحسوس لحسم الصراع السياسي – الثقافي لصالح حزب التجمع الموريتاني، وخسارة حزب النهضة الوطنية للمعركة السياسية التي استمرت على امتداد الفترة ١٩٥٨–١٩٦١ [٢٩].

قام الرئيس مختار بمسلسل من الانقلابات "المدنية" على التعددية السياسية والنقابية، وتكريس سلطته الشخصية، من خلال السيطرة على كل المؤسسات السياسية دستوريًا وقانونيًا. وينبه كاتب بارز، وديبلوماسي سابق، إلى مناخ التعددية النسبي وحرية الصحافة في البلدان المجاورة كالمغرب وأفريقيا، بينما اغتيلت الديمقراطية في موريتانيا [٣٠].

---

[٢٩] راجع سيدي أعمر بن شيخنا، **موريتانيا المعاصرة** (نواكشوط: دار الفكر، د.ت.)، ص ٤٣–٦٢؛ وولد منّاه، **ميراث "السيبة"**، ص ١٢٦–١٢٧؛ ورواية مختار بن دادّاه يقدمها في مذكراته، **موريتانيا على درب التحديات** (باريس: منشورات كارتالا، ٢٠٠٦)، ص ١٩٩–٢٠١. ويقدم روايته للأحداث وتفسيره الخاص تحت عنوان "الاستقلال المُحاصر". ويعتبر نضال الأحزاب من أجل الاستقلال الكامل ورفض الاستبداد مجرد مؤامرة مغربية ومساع شخصية وتعبير عن الأنانية!

[٣٠] ودّادي، **الوزير**، ص ١٧٦.

وقد مرت من خلال مؤتمر مدينة كيهدي قرارات مهمة وخطيرة أجهزت على التعددية الحزبية والتجربة الديمقراطية الناشئة، وأسست للنهج الاستبدادي الأحادي حتى الإطاحة بالرئيس مختار بن دادّاه عام ١٩٧٨ [٣١].

ثانيًا: التعديلات السلطوية الاستبدادية

استهدف التعديل الدستوري الأول الجمعية الوطنية المنتخبة منذ عام ١٩٥٨؛ فالمادة ٥٥ من الدستور جرى إحلال قانون ٦٤ الصادر عام ١٩٦٤ محلها، ويقضي "بأنّ أعضاء الجمعية الوطنية المنتخبين سنة ١٩٥٩ لا يمكن أن تمدد ولايتهم أكثر من سنة". لقد أريد من هذه المادة إخراج النواب غير المرغوب فيهم من البرلمان وإلقاؤهم على هامش العمل السياسي.

"بعد سلسلة من المواجهات السياسية الشرسة أبلى فيها عدد من القادة الوطنيين بلاءً حسنًا دفاعًا عن الديمقراطية التعددية ونبذًا للاستفراد بالسلطة متحملين في سبيل ذلك تبعات جسام في مجتمع لا يقدّر ما يقومون به من نضالات، قرر المكتب السياسي لحزب الشعب في ١٦ نوفمبر ١٩٦٤ إلغاء التعددية السياسية وإضفاء الطابع الدستوري على حزب الشعب الموريتاني وذلك من خلال التعديل الدستوري الذي صادق عليه نواب "الاستقالة المسبقة" في جلسة ١٢ يناير ١٩٦٥"[٣٢].

والمقصود بـ "الاستقالة المسبقة"، ذلك الصنف من النواب الذي كان يقدم فور انتخابه استقالة موقعة غير مؤرخة، يحتفظ بها الرئيس مختار في درج مكتبه لحين الحاجة إليها إذا دعت الضرورة وأظهر بعض النواب نزوعًا إلى التمرد أو كان في سلوكهم السياسي ما يريب النظام. وهو تصرف استبدادي يفرغ الممارسة النيابية من مضمونها.

ثالثًا: الهوية القلقة

لماذا يثار السؤال من حين إلى آخر حول ما إذا كانت موريتانيا تملك حقيقة مقومات الكيان القومي المميز القادر على الصمود؟ طرح هذا السؤال ساعة إعلان استقلالها في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٠، وهبّ على موريتانيا منذ اللحظة الأولى تياران أنكرا مبرر وجودها كدولة قائمة بذاتها: تيار مغربي وآخر سنغالي.

---

[٣١] حول هذا المؤتمر وملابساته ونتائجه، انظر: بن شيخنا، **موريتانيا المعاصرة**، ص ٨٦-٨٧.

[٣٢] المرجع نفسه، ص ١١٦.

استمر النظام المدني عبر الحزب الواحد في اقتفاء آثار الإدارة الاستعمارية في مجال السياسة الاجتماعية، فحرص مثلها على تجنب وقوع هزات عنيفة للهياكل الاجتماعية القائمة أو زعزعة الممارسات والمعتقدات السائدة. وبذلك "بدأت الأيديولوجية الوطنية لإجماع الحزب الواحد – بل الحزب والدولة – تحل محل الأيديولوجيا الوطنية التي كانت مرجعيتها هي الماضي الأفريقي المجيد"[٣٣]. واكتفى لإنجاز التحديث، الاعتماد على مفعول التطور التلقائي للمستجدات الاقتصادية، والسبب هو استمرار الهوية الاجتماعية للنظامين الاستعماري والوطني لأصحاب السلطة المحليين.

رابعًا: همزة الوصل

وجّه المختار بن دادّاه في تموز / يوليو ١٩٥٧ خطابه إلى "الأمة"، فوضّح تصوُّره لهوية البلاد: "إنّ موريتانيا هي بالفعل جسر طبيعي وهمْزة وصْلٍ بين العالم العربي المتوسطي والعالم الأسْود"[٣٤]. وأعلن في خطاب سابق أنّ الوجود الفرنسي هو الضمانة الوحيدة لعدم ابتلاع موريتانيا من أفريقيا البيضاء الشمالية وأفريقيا السوداء الجنوبية!

خامسًا: النفاق الرسمي والديني

منذ البداية كان الحقل الديني موضع ممارسات سلطوية عنيفة وتشويهية، تستغل الدين لتبرير تصرفاتها وتفرّغه من طاقته الروحية المجتمعية، ليصبح أحيانًا تصرفًا مسيئًا للدين وقيمه السامية.

جرى إسباغ الطابع الديني "المراسيمي" على الدولة، في تناقضٍ صارخٍ بين منطق الجمهورية الفرنسية الذي بنيت عليه الدولة المستقلة، نظريًا، وشعار ديني لا علاقة له بذلك المنطق، ومن هنا ظلت "إسلامية" دولة الحزب الواحد البعيد عن أي روح دينية محل سخرية الموريتانيين وريبتهم.

---

[٣٣] بوبكر باري، **سنغامبيا: دفاع من أجل تاريخ جهوي**، ترجمة مصطفى أعشي وأحمد لقمهري (الرباط: معهد الدراسات الأفريقية، د.ت.)، ص ٥٠.

[٣٤] خطاب مدينة "أطار"، في فاتح تموز / يوليو ١٩٥٧.

الدولة والمجتمع

حرصت الدولة الوليدة على الضبط والتحكم في النشاط الأهلي، وضيّقت الخناق عليه لا سيما بعد نهاية اللحظة الليبرالية وسيطرة حزب الشعب على زمام الأمور. وكانت الإدارة الاستعمارية التي ورثتها الدولة وفيّة للنهج الحكومي اليعقوبي[٣٥] gouvernement Jacobin القائم على ضبط الأطراف، ومركزة العمل المؤسسي، وفق سياسة تشد الأطراف إلى مركز العاصمة شدًا، مع بيروقراطية توثيقية شديدة التعقيد والرتابة والجمود.

أول اختبار واجهته دولة الحزب الواحد كان بعد ميلادها بست سنوات، وهو انفجار المسألة الثقافية، ما دلّ على أنّها لم تُحسم بالتوافقات التقليدية بين النظام وشيوخ العشائر الزنجية ولا بالتحالف معها داخل جهاز الدولة. كما أنّ الحقوق الثقافية واللغوية لا يمكن تأجيلها أو التستر عليها بالمجاملة أو بالتهدئة، بل لا بد من نقاش حقيقي وعلني حولها ودسترتها ومأسستها والاتفاق عليها بين نخب المجتمع السياسي والثقافي من مختلف الفرقاء في الأقليات والأكثرية ومن دون سقف أو قمع من أي نوع. وهو مشكل سيزداد حدة مع تطور البنيات الحديثة بفعل تأثير التحولات التي خضعت لها موريتانيا كغيرها من البلدان المستقلة حديثًا لاسيما في أفريقيا.

أولًا: التكوينات الحديثة في ظل الدولة المستقلة[٣٦]

- **البرجوازية الصغيرة:** تشكلت في ظل مسار التحديث السياسي والإداري والمالي فئة من الموظفين والتجار والمترجمين وأفراد الوحدات العسكرية والقضاة وبعض رؤساء القبائل المحظوظين، إلى جانب بعض صغار المتمولين الذين حصّلوا ثروات معتبرة من توريد اللحوم والبضائع للجيش الفرنسي والتعامل مع الإدارة الاستعمارية، من هذا الحشد تشكلت فئة محظوظة قادت الاستقلال الداخلي وكادت تهيمن على الدولة الوليدة مع بوادر الاستقلال الكامل.

---

[٣٥] نسبة إلى حكومة اليعاقبة بعد الثورة الفرنسية.

[٣٦] راجع مثلًا:

Francis de Chassey, *Mauritanie, 1900-1975: De l'ordre colonial a l'ordre neo-colonial entre Maghreb et Afrique noire* (Paris : Editions Anthropos, 1978).

- **العمال والنقابات:** عرف المجتمع ظاهرة جديدة هي ظهور تجمعات العمال الذين يؤدون الخدمة الإجبارية للإدارة الاستعمارية في شق الطرق وبناء المساكن، ثم في نقابات العاملين في المناجم المملوكة وقتها للشركات الأجنبية.

ثانيًا: بناء مؤسسات السيادة والخدمات والإنتاج

في بداية الاستقلال ورثت حكومة الدولة إدارة استعمارية منظمة ودقيقة لكنها بلغة أجنبية وتدار من مدينة سان لويس في مستعمرة السنغال على الرغم من تبعية جزء منها للكيان الموريتاني الوليد.

استمرت القوانين والتنظيمات الاستعمارية مع تعديلات وتشذيب وتهذيب حسبما تقتضيه الضرورة، إلى جانب أعراف محلية وتشريعات دينية كالقضاء الأهلي وغيره، ما كرّس حالة انفصام قانوني ومؤسسي في الدولة وعلاقتها بالمجتمع سيكون بذرة سيئة للازدواجية الرسمية بين الامتيازات والحقوق، حيث تعلن الدولة مجموعة من القوانين التحديثية وتتعامل وفق ما تفرضه الأعراف والامتيازات القبلية والزبونية.

العسكرتاريا وتدمير مؤسسات الدولة

كان الانقلاب العسكري في ١٠ تموز / يوليو ١٩٧٨ رد فعل للنزاع الصحراوي داخل مكونات القبائل العربية (الشرق – الساحل) ضد التحالفات القبلية العربية والزنجية وتوافقات عهد الاستقلال التي كرّسها الرئيس مختار بن دادّاه داخل حزب الشعب على حساب الحركة الوطنية.

جاء العسكر تحت شعار إنهاء الحرب، وتقويم الاقتصاد المتداعي، والعودة إلى الديمقراطية التعددية. وعلى الرغم من بوادر الاستنارة لدى بعض الضباط، فإنّ مجموعة متسلطة مدعومة بمجموعات مدنية "انقلابية" سرعان ما أجهضت ذلك الحلم وتكرس حكم العسكر مع وصول المقدم محمد خونة ولد هيدالة إلى السلطة عام ١٩٨٠.

وجوهر هذا المسار هو سيطرة العسكرتاريا القبلية على مقاليد السلطة وتصفية النخبة المدنية التي حكمت في الفترة ١٩٥٧–١٩٧٨[٣٧].

[٣٧] حول مراحل الحكم العسكري ومجمل الأحداث، يراجع: بن شيخنا، **موريتانيا المعاصرة**، ص ٣١٢–٤١٠.

أولًا: محاولات تحديث في ظل الاستبداد

في عهد الرئيس العسكري محمد خونة ولد هيدالة صدر الأمر القانوني رقم ١٢٧ /٨٣ بتاريخ ٥ حزيران/ يونيو ١٩٨٣ يقضي بإلغاء الملكية العقارية التقليدية، وأن تؤول إلى الملكية العامة للدولة.

كان قانون الإصلاح العقاري من أهم خطوات التحديث، بل كاد يكون نقطة تحول في التاريخ الاجتماعي لغرب الصحراء، إذ كانت الملكية العقارية قبلية بامتياز، ما أفشل التنمية الفلاحية وكرّس بنية اجتماعية تراتبية عتيقة. ويرى صالح بكتاش[٣٨] أنّه لم يستفد من ذلك القانون إلا البرجوازية العربية المتنامية، بينما اعتبرته قوى اليسار تطورًا تاريخيًا بالغ الأثر في حياة المجتمع وتغيير بنياته التقليدية لصالح المحرومين.

وعلى الرغم من أنّ الإدارة الاستعمارية ألغت الرق في موريتانيا عام ١٩٠٥، لكن صدر قرار تأكيدي من الحكومة الموريتانية بتاريخ ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ في عهد المقدم ولد هيدالة[٣٩]، وحظي بدعم واسع من الفقهاء، لكن تطبيقه لم يجر على النحو المرجو منه، ثم لفه الغموض.

ثانيًا: عواقب التسلط العسكري وانهيار الدولة

- **الانقلابات العرقية:** لم تكن الانقلابات العرقية صراعًا بين العرب والزنوج حسب الأطروحة التآمرية لدى النظام أو القوى العروبية، بل كانت بسبب فشل الدولة الوطنية في تحقيق المواطنة والمساواة وفصل بين السلطات والاعتراف الحقيقي العلمي والمؤسسي والديمقراطي بحقوق الأقليات والكف عن الخطابات الديماغوجية من قبيل الأخوة الإسلامية، والتعايش الأهلي. وقد وصف كاتب بارز الانقلابات العرقية العربية والزنجية بأنّها كانت بعيدة عن الروح الدموية ضد العرب والزنوج لأنّها كانت تتجه رأسًا إلى قمة السلطة بوصفها الخصم الظالم والمستبد وليس إلى المجتمع المغلوب على أمره[٤٠].

---

[٣٨] صالح بكتاش، **النزاع الموريتاني – السنغالي بين المأزق العرقي والمخرج الوطني الشعبي** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٢)، ص ٣٠-٣٢.

[٣٩] **الجريدة الرسمية**، ١٩٨٠/١١/٢٥.

[٤٠] إسماعيل اعمر، **عبور نهر الريبيكون** (بالفرنسية) جريدة **بلادي**، العدد ٢ (٢٠٠٧).

- **القمع البوليسي:** أبرز مظاهر "التحديث" كان استيراد أدوات التعذيب المتطورة من البلدان الاشتراكية، واستخدامها على نطاق واسع ضد المساجين، وأغلبهم سجناء رأي، كما "تم تسخير مؤسسة الدولة الوطنية لتصفية الحسابات المذهبية والشخصية والعرقية والأسرية، وطبع العنف والتوتر علاقة الحاكمين بالمحكومين، وتكرست بين الدولة والمجتمع علاقة الغالب بالمغلوب، وعكست أيضًا مظاهر ترف النخبة المهيمنة على أجهزة الدولة وبؤس السكان النازحين نحو المدن هربًا من جحيم التصحر والجفاف، هكذا إذًا تلاشت فكرة الدولة إلى حدود سلطة شخصية مطلقة تمارس العنف المنظّم وتوزع بين أتباعها الغنيمة [الريع العام]"[٤١].

ومكّن استبداد ولد هيدالة وعنفه البالغ من انفراد الجناح الماوي من اليسار بإسداء النصح له، وجردت العلاقة بين الدولة والمجتمع من أي صبغة قانونية، وحل محلها قمع ممنهج وعنف بلا حدود أو قيود، وتنامت أشكال الثأر والانتقام السياسي الاقتصادي والاجتماعي خصوصًا ضد الأوساط الأرستقراطية وضد الشباب الوطني في المعاهد والمدارس.

كان العسكر يحسون بنقص الشرعية، فسعوا إلى إنتاج حالة شعبوية تشبه اللجان الشعبية الليبية فجاءت هياكل تهذيب الجماهير التي شكلت الإطار التنظيمي البديل من حزب الشعب.

ثالثًا: سياسات النظام المدني والعسكري في تفكيك القوى الاجتماعية والثقافية

كانت عواقب الاستبداد والقمع ماثلة أكثر في تعميق بذور الكراهية العرقية والقبلية بين أبناء المجتمع الواحد، ولذلك أدت السياسات الظالمة والبليدة للعسكر إلى تصفية بقية المدرسة الوطنية – المأزومة أصلًا – التي هي أهم بوتقة لصهر الناشئة وترسيخ قيم الوطن ضد الولاءات الريفية والمتطرفة، وضد تكريس الحقد بين العرب والزنوج، ما كاد ينهي النواة الأولى للتعايش الأخوي التاريخي وأسسه الدينية الشعبية والروابط القرابية والمصاهرات والتعاضد المعاشي، وكادت روح المواطنة تمحى من نفوس الكثيرين لصالح خطاب الحقد والنبذ والتصفية والتخندق في وهم النقاء العرقي والوطن الخاص بشعب بعينه. وساهمت في تلك العملية سياسات وإجراءات منها:

---

[٤١] ولد منّاه، **ميراث "السيبة"**، ص ١٣٤.

- **التعريب السياسي:** صدر قرار في عهد الرئيس العسكري هيدالة بالفصل التربوي بين العرب والزنوج على أساس الخيار بين الشعبة العربية والمفرنسة، وكانت النتائج كارثية على مستوى المخرجات التربوية.
- **الشعارات الدينية المنافقة:** تحت شعار تطبيق الشريعة قام الرئيس هيدالة بفتح باب من القلق الاجتماعي والشعبوية لتكريس نظامه، في وقت كان الجوع والقمع هما سيدا الموقف في كامل البلاد. والغريب أنّ الرئيس المدني السابق مختار بن دادّاه كان بدأ، في آخر أيامه، الحديث عن "تطبيق الشريعة"، وكانت المجموعة المشرفة على تلك العملية من غلاة النخبة غير المتدينة فضلًا عن الطابع المسرحي للعملية على شاكلة "شريعة نميري"[٤٢].

رابعًا: انهيار الجبهة الاجتماعية وتراجع منطق المواطنة

- **تصاعد التطرف العرقي:** تلى إضراب التلاميذ الزنوج عام ١٩٧٩ اعتقالات، وفي آذار / مارس ١٩٨٣ أصدرت "القوات الأفريقية لتحرير موريتانيا" (فالام FLAM) "بيان الزنجي الموريتاني المضطهد"، الذي نشر في داكار معلنًا هدفه في تدمير دولة البيضان! واستمرت التوترات، ثم أعلنت وزارة الداخلية مؤامرة انقلاب زنجي في عام ١٩٨٧، وقع على أثرها حملة تصفية واسعة وتسريح المئات من الزنوج تحت طائلة الاشتباه بولائهم للدولة. ومن يومها ترسخت ريبة الدولة تجاه الزنوج، ولا سيما من قومية الفولاّن والتكولور، وظلت روح الثأر حيّة في نفوسهم.

وعلى مستوى العرب "اكتشف" انقلاب بعثي عام ١٩٨٧، وجرت تصفية البعثيين من الجيش وكل من اتهم بالحس العروبي، كما اتهم الناصريون بالتحريض السياسي للطلاب، ويقال أنّ فرنسا ضالعة في تلك الأحداث وقامت بتسويقها للنظام تحت شعار " التوازن بين الأعراق داخل الجيش". لكنّ انفجار الأزمة الدموية بين موريتانيا والسنغال أوصل الأمور إلى طريق بلا رجعة، وقع خلاله مسلسل من المذابح الأهلية والطرد التعسفي لمواطني البلدين ومصادرة ممتلكاتهم. انفجرت أزمة النزع

[٤٢] راجع مثلًا: غراهام ف. توماس، **السودان موت حلم**، ترجمة عمران أبو حجلة (طرابلس: دار الفرجاني، ١٩٩٤)، ص ٢١٤.

الموريتاني – السنغالي بفعل حادث حدودي وقع بين أهالي البلدين يوم ٩ نيسان / أبريل ١٩٨٩، بين قريتين زنجيتين، بسبب مشاكل الرعي والمنمين والمزارعين، وهي معركة أزلية، ولكل طرف روايته للأحداث ونتائجه وما تسبب عنه من قتلى وجرحى[٤٣].

وقد جرى نقاش واسع حول الأسباب العميقة للأحداث، ومنها حسب صالح بكتاش:

- الأطروحة التآمرية: وهي رأي الحكومة الموريتانية وبعض القوى العروبية[٤٤].
- الأسباب البنيوية: الاهتمام بالزراعة والأراضي النهرية والتشريعات العقارية في البلدين، وكلها تمس مجموعات محلية من مواطنيها[٤٥].

ولا يمكن التقليل من تأثير الشحن العرقي في البلدين، ولا من تأثير قوانين الإصلاح العقاري التي مست بعض مزارعي السنغال الذين كانوا ينتقلون إلى الضفة الموريتانية، لكن عنصر فشل النظامين الموريتاني والسنغالي بالغ الأثر في الدفع بالأمور إلى حدودها القصوى لشغل الرأي العام عن المشاكل اليومية والفساد والاستبداد.

- **الفساد المالي والأخلاقي:** على الرغم من أنّ الدولة ليست مسؤولة عن الطابع الأخلاقي للمجتمع، لكن الفساد المالي والمؤسسي أنتج طبقة طفيلية تعيش من مال الشعب وتبذره في الأعمال المشبوهة والتصرفات المنبوذة، ما أنتج أيضًا ثقافة من البؤس الأخلاقي مناهضة لكل ما عقلاني ومنطقي وجدي ومستنير لصالح اللامبالاة والرفض للقوانين والسخرية من القيم المجتمعية.
- **خصخصة الدولة:** تبيّن أنّ بنيات التسلط أنتجت قنوات فساد تغذي ديمومة الاستبداد؛ إذ بيعت معظم المؤسسات والأصول الوطنية للتجار من الأقارب وداعميهم، وجرى الحديث عن بيع الشركة الوطنية للصناعة والمناجم "سنيم" SNIM، التي تستخرج الحديد الخام وتصدره إلى العالم. وبحسب رأي أول مدير لها تستفيد الشركة "من ميزة مقارنة استثنائية بفضل موقعها الجغرافي القريب من

---

[٤٣] بكتاش، **الصراع الموريتاني – السنغالي**، ص ٣٠ (بتصرف).

[٤٤] المرجع نفسه، ص ١٨٤–١٨٥.

[٤٥] المرجع نفسه، ص ٥١–٦٩.

صناعات الحديد والصلب الأوروبية، وبالتالي تستطيع تسويق الأساسي من إنتاجها في أوروبا مع فارق إيجابي في أسعار تسليم ميناء الشحن FOBمقارنة مع المناجم البرازيلية والأسترالية، وتحصل كل سنة على رقم مبيعات بالأوقية يتزايد باستمرار، يضخّمه على وجه الخصوص الهبوط الرهيب للعملة الوطنية بسبب تخفيضين متتاليين لقيمتها"[٤٦].

خامسًا: فشل المشاركة السياسية[٤٧]

أدى القمع العسكري في الفترة ١٩٧٨-١٩٩٢ إلى العودة للعمل السري، إذ نشطت الحركات القومية (البعثية والناصرية)، ولا سيما داخل الجيش والمدراس، وتغلغلت الحركة القومية الزنجية في الإدارة والجيش، وسعى الجناح اليساري الماوي للتخندق مع النظام وابتزازه في الوقت نفسه. أما الحركة الإسلامية فكانت ضعيفة لكنّها ستنشط بقوة في أواخر عهد الرئيس معاوية ولد سيدي الطايع الذي اتهمها بتأطير انقلاب عام ٢٠٠٣، والذي قاده المقدم العروبي صالح بن حننا وزملاؤه ردًا على العلاقة مع إسرائيل واستبداد النظام.

١. الأحزاب

تكاثرت الأحزاب مع مناخ الانفتاح النسبي الذي أعلنه النظام تحت تأثير مؤتمر "لابول" الذي أعلن فيه الرئيس الفرنسي أنّ بلاده لن تدعم الأنظمة الأفريقية غير الديمقراطية. أعتقد أنّ هناك عوائق نظرية ومؤسسية تمنع الأحزاب من الفاعلية وحتى اكتمال النضج المؤسسي والخطابي، ونرى دور عاملين بارزين[٤٨]:

- **الغموض الأيديولوجي:** ويتمثل في التستر على المبادئ والأهداف السياسية التي قد يضر إعلانها بالقاعدة الأهلية للحزب، في مجتمع بدوي معزول تاريخيًا عن الكثير من الأفكار الحديثة، وبعضها يعتبر في نظره مخالفًا للدين أو العرف أو للعوائد الثقافية للمجتمع. أدى ذلك إلى نوع من التقية تجاه الحقل الديني والثقافي والمجتمعي، حتى صارت ديباجة برامج

---

[٤٦] نشر في حزيران / يونيو ٢٠٠٧ على: http://www.alhiwar1.maktoobblog.com

[٤٧] راجع مثلًا: عبد الله السيد ولد أبّاه، "الخيار الديمقراطي والبنية الاجتماعية في موريتانيا"، مجلة **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ١٩٨ (بيروت: آب / أغسطس ١٩٩٥)؛ وأحمد الوافي، "الخيار الديمقراطي والبنية الاجتماعية في موريتانيا" مجلة **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ١٩٨ (بيروت: آب / أغسطس ١٩٩٥).

[٤٨] حماه الله ولد السالم، "عوائق المشاركة السياسية في موريتانيا"، صحيفة **النهار** (٢٠٠٢).

كل حزب ومواده مجرد مادة مستنسخة من برامج الأحزاب الأخرى، وبدا كأنّ الأحزاب تقول الشيء نفسه، وليس بينها من فرق، فسادت أدواء ضارة بالتسيُّس والسياسية والحياة الحزبية: التنقل والترحال بين الأحزاب، الانتقال بين المعارضة والموالاة، لأنّ الناشطين السياسيين لا ينخرطون في حزب بعينه بناء على قناعة بأيديولوجية حزبية هي في الأصل غير موجودة، لدرجة أنّ بعض السياسيين يقوم برحلة مكوكية مزاجية بين النظام والمعارضة وبين صفوف هؤلاء وأولئك.

- **الفقر النظري:** تعاني أغلبية القيادات الحزبية التقليدية ضعف المؤهلات العلمية، ويقتصر تكوينها السياسي على الخبرة في العمل السري أيام الصراع بين اليسار والنظام المدني الأول، بل إنّ من الماركسيين من لا يعرف من الماركسية إلا القشور! وظل العنصر المعرفي والفكري والثقافي ضامرًا بشدة في فكر الأحزاب ما كرّس نوعًا من الفقر النظري شديد التأثير في الخطب والآراء والبرامج والطروحات، ما كاد يُفقد الحياة الحزبية الموريتانية جوهرها العقلاني والجدي لصالح خطابات الشتم أو المدح أو النفاق.

ويبدو هنا جوهر أزمة النخبة السياسية الموريتانية وهو التحالف مع بعض الأنظمة والتحول إلى أداة لقمع خصومها الأيديولوجيين، وهي ظاهرة دورية، شملت معظم القوى السياسية، مع اختلاف مستوى التحالف ونتائجه، وغياب مشروع وطني ديمقراطي جامع ورصين وعميق وتوافقي.

ظل هناك طرفان قويان يتحكمان في الحياة السياسية الموريتانية هما الجيش والقبيلة. وهذه الأخيرة تستمد قوتها من الدولة، لكنّها تعيد تحويل ما تحصل عليه من مناصب ودعم إلى ابتزاز للسلطة في الانتخابات بغية الحصول على موارد جديدة لصالح نخبة القبيلة، في وقت انتهى الدور التقليدي للقبيلة وشيوخها كمؤسسة تضامن وتكافل وتنظيم داخلي تقليدي. وسينتج حكم العسكر المتستر وراء الانتخابات مزيدًا من تجذّر الزبونية السياسية ونظام المكافأة على نحو غير مسبوق، وستشارك في العملية قطاعات واسعة منها كبار الضباط، والبرجوازية الطفيلية الفاسدة، والوجهاء القبليون والسياسيون الفاسدون والمثقفون المنافقون.

٢. الانتخابات الشكلية والزبونية السياسية

ورثت حكومة الاستقلال قبيلة مهيضة الجناح، جرى تدجينها والتحكم فيها وتشويه بنيتها التقليدية، لصالح سلوك سلطوي تابع، لكن الديمقراطية التعددية الشكلية التي عرفتها البلاد في أواخر عهد ولد الطايع ستعيد القبيلة إلى الواجهة في شكلها القديم، في عملية زبونية أكثر تعقيدًا، استخدم فيها المال العام لشراء الأصوات، وتوجيه الأعيان لتلك العملية، على الرغم من تحولها إلى صراعٍ بين أسر بعينها في كل قبيلة تتنافس من أجل الريع الحكومي لترسيخ مكانتها داخل قبائلها والتمكين في الوقت نفسه لعلاقتها مع الحاكم صانع الجاه والنفوذ.

مع الانتخابات البلدية، وهي بداية الديمقراطية التعددية عام ١٩٨٦، ثم الرئاسية عام ١٩٩٢، ظهرت القبيلة بقوة وخسرت الأحزاب أمام سطوتها. لكن شيخ القبيلة لن يحتل أي موقع في القبيلة إلا بقدر الموقع الذي يحتله داخل الأجهزة العامة في الدولة، بغض النظر عن موقعه النسبي داخل القبيلة. وبالطبع، يمكّنه المنصب من اقتطاع الريع المادي اللازم لتبرير مكانته التي ستتراجع وقد تختفي في حال انقطاع مصدره الرسمي.

تبدو القبليّة السياسية كما لو كانت التجسيد الحي لفساد وتسميم الحياة السياسية، وإفراغ المؤسسات من مضمونها، وهي بذلك تحجب الفعل الحي للمواطنين، ما ينتج مزيدًا من الرداءة السياسية والمؤسسية، تتقلص معها مساحة الحقوق والمواطنة والعدالة.

ترجم الصراع القبلي إلى خصومة بين الأسر التي تتنافس سياسيًا بغية الحصول على موقع رسمي يتيح ريعًا ومناصب ترضي القاعدة من المجتمع العاطل عن العمل، وهو ما نصفه هنا بالزبونية السياسية القائمة على توزيع مناصب الدولة ومواردها بوصفها ريعًا تحت سلطة الحاكم، يهبه من يشاء ويمنع من يشاء، وفق قواعد من التدجين والابتزاز والتبعية والاستغلال السياسي والمجتمعي.

وكانت الأزمات المناخية مثل الجفاف والفيضانات، مناسبة لتدخل كل نظام لتوزيع المواد التموينية والأعلاف، وطريقة فعالة لتكريس سلطته، ولا سيما بين السكان الأمّيين، وهم الأكثرية، وابتزازهم سياسيًا وأمنيًا، ما أنتج حالة يمكن تسميتها "بالحالة العلفيّة".

٣. جمهورية العلف/الريع الشعبوي

إبّان الجفاف الذي ضرب موريتانيا في السبعينيات من القرن العشرين، قام الرئيس الراحل مختار بن دادّاه بجولات عربية وأجنبية طلبًا للعون والمساعدة، وتلقى أموالًا ضخمة، ولا سيما من

دول الخليج العربية، أما البلدان الغربية فاكتفت في الغالب بتقديم مواد تموينية، وبخاصة من الحبوب والسمن البقري المعلب والأعلاف.

كانت عملية توزيع المؤن والأعلاف مع فجر الدولة الوطنية، هي الشرط التاريخي – بعبارة المنهجيين – لميلاد الريع الشعبوي، وسيظل النظام الموريتاني، عبر مختلف مراحله، يعيد إنتاج تلك الحالة التموينية لترسيخ نفسه وتكريس معاني الاستتباع والهيمنة والتحكم في المجتمع وتوجيهه.

وجد كل نظام في كل سنة شهباء، فرصة لتطوير "الحالة العلفية" التي تُمكّنه من جمع ولاء السكان، وإخضاعهم لهيمنة الإدارة العمومية، وتركيع وترويض الممتعضين، وإقصاء المعارضين خارج دائرة "شرعية" المجتمع المغبون الذي سيتكفل رمزيًا وعمليًا بحصارهم ودفعهم بكل السبل إلى الاندماج في جوقة الممارسات الزبونية الرسمية.

أنتج نظام ولد الطايع حالة علفية متميزة، كانت أكثر بذخًا وفسادًا، وأوسع نطاقًا وتوزيعًا، أفادته في خلق حالة سُعار علفي جماعي، كادت جموع المواطنين تحسبه خيرًا عميمًا وتخاله مظنة البركة واليُمْن، وتجعله مقياسًا لكل أنماط العطاء العمومي وحتى الفردي.

في ظل الرئيس المنتخب سيدي محمد بن الشيخ عبد الله، في اللحظة الليبرالية الثانية، كانت "الحالة العلفية" موكلة إلى واحد من كبار مستشاريه، لا تنقصه الأمانة، ولذلك لم تشهد عملية التموين خصاصًا مبينًا، لكنّها مرت بسرعة كما مر غيرها من سياسات المرحلة المدنية القصيرة.

وفي ظل الرئيس الحالي العسكري المنتخب محمد ولد عبد العزيز تجددت "الحالة العلفية" تحت يافطة "أمل ٢٠١١" و"أمل ٢٠١٢" وشملت عدة مستويات من التموين الجماعي، للمعوزين وللمُضارّين من السنة الشهباء.

جوهر "الحالة العلفية" لم يكن تقنيًا مطلقًا، بل كان سياسيًا وإداريًا دائمًا، بحسبانه آلية من آليات الزبونية السياسية والمؤسسية التي تعيد إنتاج السيطرة والهيمنة والتحكم في الدولة والمجتمع لصالح سلطة بعينها، تكرس الخضوع وتمنع الفعل الخلاق والسلوك الطبيعي والفاعلية المؤسسية داخل جسم الدولة وبين المواطنين وكأنّها سم ثعباني غير مميت، يشلّ ويضعف ويسيطر مؤقتًا، لكنّه يبقى سمًا وقد يؤثّر حسب مزاج الضحية.

"الحالة العلفية" تُمارِس تأثيرًا ضارًا وبشعًا في النفسية الجماعية، وتؤدي إلى تبعية مطلقة لجهاز السلطة، وتخدير كامل للوعي الجماعي. لكنها قد تؤدي إلى فعل عكسي يفضي إلى تعود المواطنين على التموين الجماعي، ولو بمد اليد السفلى، فتتحول إلى دَيْنٍ ملزمٍ، في غيابه يمكن أن يستيقظ العقل من غيبوبته فجأة ويتصرف بجنون أو باندفاع غير محسوب.

عودة اللحظة الليبرالية: ٢٠٠٥-٢٠٠٧

ظلت الانقلابات منذ عام ١٩٧٨ آلية التغيير وتداول السلطة، وكانت في الغالب بيضاء باستثناء حوادث قليلة. وكانت بعيدة عن المجتمع ومشروعه التحديثي، بل شكلت استدعاء للتناقضات الريفية والأهلية وولاءاتها، وخارج القيم الجماعية، وفي زبونية واضحة.

وظل وهْم إنقاذ الدولة يسيطر على الجيش الموريتاني حتى في ظل انقلاب عام ٢٠٠٨؛ إذ صرّح جنرال من المجلس العسكري الحاكم أنّهم – أي الجيش – لا يمكن أن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام خطر تفكك موريتانيا! جرى ذلك في وقت كانت البلاد تحت حكم منتخب كامل الشرعية، ولا تواجه أي خطر خارجي وتحظى بتزكية دولية غير مسبوقة في تاريخها، ويغطيها إعلام عربي متلهف للحظة ديمقراطية نادرة .

ولم تدم اللحظة الديمقراطية اللامعة[٤٩]، إذ سرعان ما وُضع الرئيس المنتخب سيدي محمد أمام خيارات صعبة، ولم يعد بإمكانه العمل، وكان ذلك لخروجه عن قواعد اللعبة السياسية التقليدية، أو بحسب الكاتب عباس إبراهيم "كان انقلاب "السادس" [يقصد ٢٠٠٨] تصحيحًا للشرود عن نظام المكافأة السياسية والسياسة التقليدية المبنية على مبدأ التمثيل"[٥٠].

وصل الجنرال محمد ولد عبد العزيز إلى السلطة في ٦ آب / أغسطس ٢٠٠٨ بانقلاب على الرئيس المنتخب الذي لم تدم ولايته أكثر من ١٥ شهرًا!

---

[٤٩] حسن نافعة، "درْسُ موريتانيا الكبير"، صحيفة **الوسط** البحرينية، العدد ١٦٧٧، ٢٠٠٧/٤/١٠؛ وصدر بالفرنسية كتاب: **الأمل الخائب**، وهو من تأليف محمد سالك محمد الأمين، وزير خارجية الرئيس المنتخب سيدي محمد، ويعبّر الكتاب عن رؤية عضو في النظام السياسي الذي حكم في تلك الفترة القصيرة.

[٥٠] أبو العباس إبراهيم، "موريتانيا الأعماق"، موقع صحيفة **تقدمي** اليسارية http://www.taqadoumy.com.

الجيش والسياسة

إذا كان تاريخ الديمقراطية الحديثة هو السعي إلى التحرر التدريجي من تدخل القوة والإكراه في السياسة، فإنّ الجيش في موريتانيا ظلّ يسيطر على السلطة منذ عام ١٩٧٨، ويعضده أحيانًا بعض المدنيين من الساسة والمثقفين.

جرى تدريجيًا تدمير أعراف المؤسسة العسكرية التي كان يسودها الانضباط المهني منذ حرب الصحراء، وأُدمجت أغلبية كبار الضباط في نظام الرشوة والنهب والتحايل على المال العام، ثم انغمسوا في التعبئة الانتخابية لذويهم ولمحيطهم القبلي والجهوي.

وتعود نزعة تسيُّسْ العسكر إلى ما سمي بـ "العسكريين السياسيين"[٥١]، إذ استخدم كبار الضباط للتدخل قبليًا وجهويًا عبر حنفية المال العام. هؤلاء هم الوحيدون القادرون على القيام بعمليات "إنزال سياسية"parachutage politique ؛ أي العمل السياسي خارج مناطقهم التقليدية، وذلك بفعل تزكية السلطة القائمة. ولقد أعطاهم هذا نوعًا من الرمزية الوطنية والموضوعية.

وفي اللحظات الموالية للانتخابات الصورية الأولى، سُمح لعلاقات السياسة والأعمال والجيش بالعمل خفية من أجل تغطية الرواتب المتدنية للعسكريين، وإبعاد شبح التذمر، إضافة إلى تحويل النظام من حكم الرأس إلى حكم "النظام" من خلال فتح باب المكاسب والمنافع للرؤوس الكبيرة في النظام. ازداد حجم البطن العسكري واستمر وجود مدنيين بماض عسكري في السياسة وفي المعاملات المالية اليومية. ولكننا نعتقد أن تسييس الجيش كان لشغله عن الانقلابات وتوريط العسكريين في المشاغل المشبوهة ماليًا واجتماعيًا وحتى أخلاقيًا.

وتبدو عسكرة الديمقراطية كما لو كانت أرقى مظاهر الاستبداد والاعتداء على حرمة شعور الناس وكرامتهم، وعملًا يشبه تسميم مجاري المياه العمومية، سيقضي على بصيص الأمل الباقي بالمشاركة السياسية في البرلمان والبلديات، والتي لم يعد النظام يقبل المنافسة فيها بشفافية بعد أن كرّس منذ عام ١٩٩٢ سيطرة الجيش على السلطة بالانتخابات الشكلية التي زكّت واقعًا كان قائمًا.

---

[٥١] أبو العباس إبراهيم، "نهاية الجيش الموريتاني"؛ و"موريتانيا الأعماق"، موقع صحيفة **تقدمي**.

خلاصة

ولدت الدولة الوطنية الموريتانية ولادة قيصرية، وفرضت على مواطنيها الإذعان والطاعة، وقضت على التعددية السياسية والنيابية، وصفّت جيوب المعارضة الوطنية وقوى الرفض.

مظاهر أزمتها بارزة في الهوية الضائعة، وانقسام المجموعة الثقافية التاريخية، والفساد، والاستبداد والإرهاب. واتضحت مظاهر المشكلات المتفاقمة في الانفجار الديموغرافي، ومدن الصفيح، وازدياد أعداد المتعلمين من الطبقة الوسطى، ومن العمال، وتراكم الديون، وانفجار الحرب، وانتشار التعليم، وبطالة الخريجين.

وللخروج من هذا النفق، يمكن الحديث عن خيارات عمليّة:

- **إنقاذ مشروع الدولة الوطنية:** إعادة السلطة إلى المدنيين عبر انتخابات حرة ونزيهة في ظل حكومة انتقالية توافقية مستقلة وإنهاء الدور السياسي للجيش.
- **إعادة بناء الدولة الوطنية:** الفصل بين الامتيازات والحقوق، وفصل جهاز الدولة التنفيذية عن الاعتبارات غير السياسية المجردة، وتعزيز فصل السلطات واستقلال القضاء، وإعادة بناء الدستور على أسس توافقية بعيدة عن النفاق الديني أو المجتمعي أو المزايدة السياسية. فالموريتانيون يريدون دولة حديثة بمؤسسات فاعلة مستقلة تقف على الحياد من الصراع المجتمعي، وتنظمه وتحميه ولا تتدخل فيه، وتحمي الدين ولا تستغله ولا تتماهى معه، وتحترم الهوية الوطنية من دون قمع الهويات المختلفة، وتسعى لصهر المجموعات في بوتقة عبر المدرسة والإدارة من دون تمييز ديني أو عرقي أو اجتماعي أو طمس لخصوصية الجماعات الثقافية.

سيناريو مستقبلي

ربيع موريتانيا القادم! دلّت التجربة التاريخية على أنّه لم تعرف البلاد ثورة شعبية ضد النظام بالمعنى المتعارف عليه في تجارب الثورات في دول العالم، لكنّ التغيير كان دائمًا يأتي من الجيش؛ أهم المؤسسات وأكثرها تماسكًا وفاعليةً.

لكن بذور التغيير باتت واضحة لا تخطئها العين، على الرغم من جهود النظام في تقديم الخدمات العامة وتنشيط بعض المشاريع، وعجز المعارضة عن إطاحته. والنظام الحالي كما نصفه دائمًا، هو نظام عسكري مُنْتخب، وهي حالة مُرَكّبة ومُرْبكة في عالم اليوم، وأمثلتها قليلة

في البلدان ذات الوضع المشابه. ولذلك لا يمكن وصفه بغير الشرعي، لكنه قطعًا يعتمد على الجيش، وقد بدأ يعدّ للمرحلة القادمة انتخابيًا وأمنيًا.

- هي نزعة سلطوية كان ميلادها استعماريًا بامتياز، في نشأة الإدارة الفرنسية التي أنتجت طبقة هجينة من المُترجِمين والكُتّاب وشيوخ القبائل التابعين المحصّلين للضرائب، ووسطاء مع السكان المحليين، يتحَمّلون وزر الانتقاد والسيئات، ويحْملون ثقل انتزاع أموال الفقراء والعامّة، ويتصارعون على الولاء للحاكم الأجنبي، مقابل ما يسبغه عليهم من جاه رمزي ومادي يمكّنهم من التسلط على مواطنيهم ومنافسيهم من خصومهم داخل العشائر أو في الفضاء العمومي. ما أنتج حالة زبونية بشعة، قوامها الرشوة والنميمة والسرقة، لصالح الإدارة مقابل المكانة الاجتماعية. وقد قالها الحاكم الفرنسي لموريتانيا بيير مسمير: "إنّ الموريتانيين يتصارعون من أجل الفوز الرمزي على ابن العم أو الخصم القبلي المنافس، وليس من أجل ريع مادي بذاته، وهم مستعدون للخضوع للسلطة الحاكمة والعمل لصالحها بكل السبل من أجل تلك الانتصارية الرمزية"!
- وهي تركة ورثتها دولة الاستقلال وظلت ثابتًا في ظل متغيرات الانقلابات والانقلابات المضادة، يذهب الحكام ويجيئون، ويتغير الوزراء والمديرون والأمناء والوُلاة، "وتبقى دار ابن لقمان على حالها"؛ ماثلة في احتقار القطاع الرسمي للمجتمع، وسيطرة السلطة على دواليب الدولة وريعها المادي والرمزي (مناصب، أموال، حماية)، وتوزيعه على الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، مقابل الولاء للرئيس والمنافحة عنه بالحق وبالباطل في الانتخابات وقبلها وبعدها، وجمع المعلومات عن الأهل والأباعد لصالحه.
- هي أزمة بنيوية جعلت من الانتخابات الرئاسية، وربما البرلمانية، عبثًا حقيقيًا، في ظل سيطرة الرئيس على السلطة وتحكُّم هذه في أجهزة الدولة، وتفكك المجتمع تحت سيطرة المافيا الطفيلية القبلية والتجارية والشعبوية.
- لكنّ الربيع العربي، ولا سيما زخمه الإعلامي، بات هاجسًا حقيقيًا للنظام الموريتاني، على الرغم من اقتناعه بأنّه يسيطر على مقاليد الأمور، واقتناع معارضيه بذلك، وبأنّهم مفككون عمليًا، وعاجزون تقنيًا، في ظل انفجار الطموحات وصراع المعارضين والريبة العميقة بينهم وغياب الشخصية المدنية الكارزميّة.

- غير أنّ كل شيء يشي بأنّ هناك نارًا تحت الرماد أو بين حبيبات الرمال الصفراء لصحراء موريتانيا، يمكن أن تتحول إلى صيف ديمقراطي ساخن أو زوابع رملية عاصفة قد تقتلع كل شيء.
- وذلك على الرغم من خطاب التخويف الذي يجعل من مطالب الإصلاح دعوة للفتنة وفتحًا للباب على المجهول. ويبدو كما لو كان مقنعًا لبعض فئات المجتمع من الناس لكنّهم يتذكرون أيضًا انقلاب عام ٢٠٠٣ وكيف ظلت الحالة العامة عادية لم تشهد حربًا بين المواطنين ولا فوضى عارمة، مع أنّ البلاد بقيت ما يقارب اليومين من دون سلطة فعلية!
- التغيير يأتي عادة من الجيش، وبسبب مقنع؛ كان أول مرة عبثية الحرب مع الأشقاء، وقد أعلن النظام اليوم التراجع عن حربه ضد الجماعات المسلحة داخل أراضي مالي. ويبقى انبثاق سبب داخلي يدفع الجيش إلى الانقلاب أمرًا واردًا فقط في حال ازدادت الحياة السياسية اشتعالًا، وتأزمت الأوضاع بدرجة مقلقة، ولا سيما إن اتجهت الأمور إلى الصدام والمواجهة في انتخابات البرلمان والبلديات القريبة، فسنكون على أبواب تغيير يأتي من الجيش استجابة لتلك الحالة، وتخلصًا من عبء النظام في الآن نفسه.